

فيديو || وقفة أمام مجلس حقوق الإنسان بجنيف لوقف الانتهاكات في مصر والمطالبة الدولية بالتحقيق في السجون



الثلاثاء 16 يونيو 2026 10:00 م

أعلنت منظمة هيومن رايتس إيجبوت خلال وقفة احتجاجية في مدينة جنيف السويسرية أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عن تنظيم فعالية شارك فيها نشطاء حقوقيون للمطالبة بتحريك دولي تجاه أوضاع حقوق الإنسان في مصر وفتح تحقيقات عاجلة موسعة شاملة

كما ربط المشاركون هذه الوقفة بالسياق السياسي والإنساني المتعلق بالوضع الحقوقي في مصر، مشيرين إلى استمرار المطالبات الدولية بإرسال بعثات تفتيش مستقلة إلى السجون، وسط اتهامات متكررة بغياب الشفافية في إدارة ملف المحتجزين السياسيين وتزايد الضغوط الحقوقية الدولية المستمرة بشكل

في جنيف [#سويسرا](#) أمام مقر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تذكيراً بمأساة المعتقلين في [#سجون مصر](#) التي تعد سابقة تاريخية، حيث بلغ عدد المعتقلين ستمين ألفاً من كل الأعمار، ومن كافة أطراف المجتمع [#مصر التي...](#) [#أغلقوا صيدنايا مصر](#)

pic.twitter.com/kx8ejh1Ac8

— د محمد الصغير (@June 15, 2026) drassagheer

إفادات حقوقية تكشف تضيق السجون وغياب التفتيش المستقل

وقال الدكتور أيمن سلامة أستاذ القانون الدولي إن الوقفة في جنيف تعكس تصاعد الاهتمام الحقوقي العالمي بملف السجون المصرية، مؤكداً أن المطالب بإرسال لجان تفتيش مستقلة أصبحت أكثر إلحاحاً مع تزايد الاتهامات حول ظروف الاحتجاز وانتهاك المعايير الدولية الموثقة حالياً

وبحسب شهادات المشاركين في الوقفة فإن المحتجين رفعوا صور معتقلين من تيارات سياسية مختلفة، وطالبوا بوقف عمليات التدوير والإفراج عن المحبوسين احتياطياً الذين تجاوزوا المدد القانونية، مع دعوات لتوسيع الرقابة الدولية على السجون ومساءلة الجهات المسؤولة عنها بشكل عاجل جداً

تصاعد الدعوات لفتح تحقيقات دولية في أوضاع السجون المصرية

وأكد الدكتور نادر فرجاني الباحث في قضايا التنمية وحقوق الإنسان أن ما جرى في جنيف يعكس فجوة متزايدة بين الخطاب الرسمي والواقع الحقوقي، مشيراً إلى أن استمرار الحبس الاحتياطي المطول يمثل أحد أبرز الإشكالات الحقوقية وفق تقارير حقوقية مستقلة حديثة

وأوضح المشاركون أن الوقفة شهدت دعوات مباشرة لإرسال بعثات حقوقية دولية إلى السجون المصرية، خاصة بدر والوادي الجديد، بهدف تقييم ظروف الاحتجاز والاطلاع على أوضاع السجناء، مع تأكيد ضرورة فتح تحقيقات شفافة مستقلة ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات المزعومة داخلها حالياً

تباين الشهادات الحقوقية حول إدارة ملف السجون

وأشار المحامي الحقوقي محمد زارع إلى أن ما يثار في جنيف يعكس تراكمات طويلة في ملف إدارة السجون، مؤكداً أن غياب آليات رقابة مستقلة يفاقم من حدة الانتهاكات المبلغ عنها داخل المؤسسات العقابية حسب تقارير حقوقية دولية حديثة متداولة حالياً

وتؤكد البيانات الصادرة عن المنظمات المشاركة في الفعالية أن مطالب المحتجين ركزت على وقف التدوير والإفراج عن المحبوسين احتياطياً، مع دعوات لتشكيل لجان تحقيق دولية مستقلة، ومساءلة المسؤولين عن إدارة السجون المصرية بشكل مباشر وفق شهادات ميدانية موثقة مؤخراً جداً

وتشير الوقائع التي عرضها المحتجون إلى وجود مطالب متكررة منذ سنوات بإصلاح أوضاع السجون المصرية، إلا أن المشاركين أكدوا أن الفعالية الحالية في جنيف أعادت تسليط الضوء على الملف بشكل أوسع وفق تقارير حقوقية دولية متزايدة التأثير في الوقت الراهن

وتزامن هذا التحرك مع دعوات حقوقية دولية متزايدة تطالب بإعادة تقييم سياسات الاحتجاز في مصر، خاصة فيما يتعلق بمدد الحبس الاحتياطي، مع التركيز على ضمانات المحاكمة العادلة وحقوق المحتجزين داخل السجون وفق بيانات منظمات مستقلة حديثاً حالياً

وكشف نشطاء حقوقيون خلال الفعالية عن وجود شكاوى متكررة تتعلق بظروف الاحتجاز داخل سجون بدر والوادي الجديد، مؤكداً أن هذه الشكاوى تستدعي تدخلاً دولياً عاجلاً للتحقق من صحة الانتهاكات المبلغ عنها وسط مطالب بإصلاحات شاملة في منظومة السجون المصرية حالياً

وأكدت مصادر حقوقية أن ملف الحبس الاحتياطي المطول يمثل محوراً رئيسياً في الانتقادات الدولية الموجهة للسياسات القضائية في مصر، مع استمرار الدعوات لتقليص مدده وضمان عدم استخدامه كعقوبة غير معلنة وفق تقارير منظمات حقوق الإنسان المستقلة المتداولة خلال الفترة الأخيرة

وبينما تستمر الفعاليات الحقوقية في الضغط على المجتمع الدولي، يواصل النشطاء التأكيد على ضرورة إرسال بعثات تحقيق مستقلة إلى السجون المصرية، لمتابعة أوضاع المحتجزين وتقييم مدى الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان في ظل تصاعد التوتر الحقوقي الحالي على الساحة الدولية

وبحسب أيضاً بيانات صادرة عن الفعالية فإن المشاركين شددوا على أهمية مساءلة المسؤولين عن إدارة السجون، مع التأكيد على ضرورة فتح تحقيقات شافية حول الانتهاكات المزعومة داخل المؤسسات العقابية المصرية وفق شهادات موثقة من منظمات حقوقية دولية مؤخراً جداً حالياً

ومع استمرار الجدل حول ملف حقوق الإنسان في مصر، تتزايد الدعوات داخل الفعاليات الدولية إلى تعزيز الرقابة على السجون، وضمان عدم تكرار الانتهاكات المبلغ عنها مع التركيز على استقلالية لجان التحقيق في ظل مراقبة دولية متزايدة حالياً على الملف الحقوقي

وتشير الوقائع التي عرضها المحتجون إلى وجود مطالب متكررة منذ سنوات بإصلاح أوضاع السجون المصرية، إلا أن المشاركين أكدوا أن الفعالية الحالية في جنيف أعادت تسليط الضوء على الملف بشكل أوسع وفق تقارير حقوقية دولية متزايدة التأثير في الوقت الراهن

وبالتوازي مع الفعالية الحقوقية في جنيف، تتواصل الدعوات داخل الأوساط الحقوقية الدولية لمراجعة سياسات الاحتجاز، مع التركيز على تقليص الحبس الاحتياطي وضمان الشفافية في إدارة ملف السجون المصرية وفق ما أكدته منظمات حقوق الإنسان المستقلة خلال الفترة الأخيرة حالياً

وتستمر المطالب الحقوقية الدولية في التركيز على ضرورة فتح تحقيقات مستقلة في الانتهاكات المزعومة داخل السجون المصرية، مع دعوات متكررة لتوسيع دور الأمم المتحدة في مراقبة أوضاع الاحتجاز وفق تقارير صادرة عن منظمات دولية مستقلة حالياً حول الملف الحقوقي المصري

وتبرز الفعالية الحقوقية في جنيف كمنصة جديدة لتجديد الدعوات الدولية بشأن أوضاع السجون في مصر، حيث ركز المشاركون على ملفات الحبس الاحتياطي والتدوير والانتهاكات المبلغ عنها داخل المؤسسات العقابية وفق شهادات حقوقية موثقة من جهات دولية مستقلة مؤخراً جداً حالياً

وتدعو المنظمات المشاركة إلى فتح تحقيقات عاجلة في الانتهاكات المزعومة داخل السجون المصرية، مع التأكيد على ضرورة ضمان استقلالية التحقيقات ووقف جميع أشكال التدوير بحق المحتجزين وفق ما ورد في تقارير منظمات حقوق الإنسان الدولية المتزايدة خلال الفترة الحالية

وفي ختام المشهد الحقوقي المتصاعد في جنيف، تتجه الأنظار إلى ردود الفعل الدولية المحتملة تجاه ملف السجون في مصر، وسط استمرار الضغوط الحقوقية المطالبة بإصلاحات شاملة وضمانات قانونية للمحتجزين وفق مراقبة دولية متزايدة خلال الفترة الأخيرة حول الملف الحقوقي المصري